المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⴰⵏ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵜⵙⵓⵔⵉⴰ

تقرير تركيبي حول

حصيلة تنزيل النظام الجديد لتقييم الإعاقة ——— 2023

social.gov.ma

السياق العام:

صادق المغرب خلال سنة 2009 على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتكول الإضافي الملحق بها. ويؤكد هذا الإطار المعياري العالمي «بأن مفهوم الإعاقة يتطور وأن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين.» ويندرج هذا التعريف الجديد في إطار تطور مفهوم الإعاقة في التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة المعد من طرف منظمة الصحة العالمية سنة 2001 والذي كان موضوع نقاش كبير خلال العشرين سنة الماضية. والذي مكن الانتقال من مقاربة طبية لا تولي أهمية للجانب الاجتماعي إلى مقاربة جديدة شاملة تتفاعل فيها الوضعية الصحية والعوامل الشخصية وعوامل المحيط.

حاليا، يعمل المغرب بمقاربة وآليات تعتمد كمرجعية، تصنيف منظمة الصحة العالمية لسنة 1980 الذي يغيب عنه دور العوامل الشخصية وعوامل المحيط في تحديد خطورة الإعاقة. لكن المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتكول الإضافي الملحق بها، الدستور الجديد 2011 الذي يمنع التمييز على أساس الإعاقة، والقانون الإطار 13 - 97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها وبالخصوص المادة الثانية التي تورد تعريفا جديدا للشخص في وضعية إعاقة إنطلاقا من الاتفاقية الدولية وكذا المادة رقم 23 من هذا القانون والمتعلقة بالبطاقة الخاصة، ومن التصنيف الدولي لتأدية الوظائف.

كما يشكل هذا المشروع دعامة أساسية لمجموعة من الأوراش المهيكلة التي أطلقتها بلادنا ونخص بالذكر منها ورش الحماية الاجتماعية. هذا الورش الذي أكد النموذج التنموي الجديد في الفقرة الخاصة بالاختيار الاستراتيجي الرابع على ضرورة إرساء قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية تعزز الإدماج والقدرة على التحمل وتجسد التضامن بين المواطنين. كما أقر على

أن الحماية الاجتماعية تتم الخدمات العمومية، باعتبارهما معا استثمارا في الرأسمال البشري وركيزة للإدماج. وتتمثل هذه القاعدة في توفير حماية أساسية معممة على جميع المواطنين، وتقوية قدراتهم على التكيف، وحماية خاصة تستهدف الفئات الأكثر هشاشة.

كما سيساهم نظام تقييم الإعاقة في تحسين عملية الاستهداف وسيشكل مدخلا اساسيا، إلى جانب السجل الاجتماعي الموحد، للاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

هذه المتغيرات الهامة ستشكل دينامية جديدة وأرضية مشتركة لبلورة منظومة جديدة للتقييم مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمغرب.

I. أهداف النظام الجديد لتقييم الإعاقة:

1. الأهداف المتوخاة من إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة

أ. الأهداف العامة

تتجلى الأهداف العامة للنظام الجديد في:

- المساهمة في تحقيق المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ولوجهم لمختلف الخدمات العمومية؛
- مساعدة السلطات العمومية على ترشيد أفضل للعرض الاجتماعي من خلال رصد الاحتياجات الحقيقية لهذه الفئة؛
- استهداف محلي وفردي مع تكييف مختلف الخدمات العمومية والترابية.

ب. الأهداف الخاصة

- إنشاء مرجعية وطنية لتقييم الإعاقة متلائمة مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومقتضيات القانون الإطار رقم 13 - 97؛
- تملك أدوات علمية لفهم وتحليل الوضعية المتعددة الأبعاد للإعاقة؛
- تحسين التواصل وتحقيق الالتقائية بين مختلف القطاعات والمتدخلين في مجال الإعاقة.

II. المنجزات :

1. إعداد مخطط عمل إجرائي لتنزيل هذا النظام بدعم من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تم توفير خبيرة دولية في هذا المجال. وذلك للوقوف على مكونات النظام الحالي لتقييم الإعاقة والتفكير في السيناريوهات الممكنة لتنزيل النظام الجديد مع تقديم مقترحات بشأن ذلك؛
2. إعداد وثيقة تركيبية تبين مسار الإعداد لإرساء نظام تقييم الإعاقة بالمغرب؛
3. المصادقة على مخطط العمل المحدد للإجراءات العملية لتنزيل مكونات النظام الجديد بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
4. إعداد الإطارات المرجعية الخاصة بانتقاء مكتب للدراسات الذي سيتم تكليفه بإنجاز مكونات هذا النظام التقييمي؛
5. إعداد دفتر التحملات الخاصة بإنجاز هذا المشروع؛
6. إحداث آليات حكامة المشروع ويتعلق الأمر بـ :

أ. لجنة قيادة المشروع تحت رئاسة السيدة الوزيرة والمكونة من:

- وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
- وزارة الداخلية
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
- وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والشغل والكفاءات

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

وتم في هذا الإطار تنظيم مجموعة من الاجتماعات للجنة القيادة منذ انطلاقة المشروع على النحو التالي :

- تنظيم اجتماعين لهذه اللجنة يومي 15 يناير و27 مارس 2018 حيث تمت المصادقة على الإطارات المرجعية الخاصة بانتقاء مكتب للدراسات،
- تنظيم الاجتماع الثالث يوم 26 شتنبر 2019 حيث تم تقديم المنهجية التي سيتم اعتمادها لإنجاز الدراسة،
- تنظيم الاجتماع الرابع يوم 17 يونيو 2020 حيث تم تقديم السيناريوهات الممكنة لإرساء هذا النظام.
- تنظيم الاجتماع الخامس يوم 16 مارس 2021 حيث تم تقديم هندسة النظام الجديد المقترح.
- تنظيم الاجتماع السادس يوم 23 ماي 2022 خصص لتقديم محددات النظام الجديد

ب. اللجنة الاستشارية الخاصة بالمشروع:

بهدف توسيع دائرة المشاورات ولتحقيق التوافق اللازم حول مخرجات المشروع تم إحداث لجنة استشارية تضم بالإضافة للقطاعات الحكومية المعنية، ممثلي بعض المؤسسات العمومية والهيئات الطبية العلمية وخبراء من المجتمع المدني. وتم في هذا الصدد تنظيم :

- تنظيم الاجتماع الأول بتاريخ 12 نونبر 2019 تم من خلاله تقديم مكونات المشروع لأعضاء اللجنة،
- تنظيم الاجتماع الثاني يومي 27 و28 نونبر 2019 خصص للتعريف بالتصنيف الدولي لتأدية الوظائف.
- تنظيم الاجتماع الثالث يوم 15 يونيو 2021 لتقديم ومناقشة الهندسة الجديدة للنظام المقترح.

ج. مجموعة الخبراء:

تم إحداث «مجموعة خبراء» تضم خبرات وطنية متخصصة في المجال للمساهمة في تنفيذ باقي مكونات هذه الدراسة خصوصا منها ما يتعلق بأدوات التقييم وتم إلى حدود الآن تنظيم سبعة اجتماعات مع هذه المجموعة برسم سنة 2020 و2021.

كما تم تنظيم لقاءات تشاورية مع شبكات الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة طيلة مسار تنفيذ المشروع.

7. إنجاز **دراسة مقارنة ووثائقية** حول أنظمة تقييم الإعاقة على الصعيد الدولي بالإضافة إلى تحليل برامج الاستهداف والحماية الاجتماعية بالمغرب، وتضم مقترح السيناريوهات الممكنة لتنفيذ مشروع نظام تقييم الإعاقة.

8. إعداد **الصيغة الأولية** لأدوات تقييم الإعاقة:

- بطاقة معلومات عن صاحب الطلب
- تعبئة النماذج من طرف اللجنة الطبية لتقييم القدرات
  - نموذج خاص بتشخيص العجز،
  - تحديد نوعية ومدة القصور،
  - استمارة تقييم القدرات،
  - نموذج تقييم احتياجات من الخدمات الصحية على المدى الطويل وخدمات التأهيل وإعادة التأهيل،
  - تعبئة النماذج من طرف وحدات تقييم الإعاقة مع حضور صاحب الطلب
  - استمارة خاصة بتقييم المشاركة الاجتماعية،
  - استمارة لتقييم الحواجز المرتبطة بالبيئة والتي تحول دون المشاركة،
  - استمارة تقييم الاحتياجات لتعزيز المشاركة الاجتماعية.
- دليل استعمال هذه الأدوات:

- دليل الاستخدام لفائدة صاحب الطلب
- وحدة للتكوين في التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة
- دليل الاستخدام الموجه لفائدة الأطباء
- دليل الاستخدام لفائدة المساعدين الاجتماعيين

9. **تم إنجاز مقترح للهيكل المؤسساتي والتنظيمي** للنظام الجديد ومسطرة طلب الحصول على بطاقة الإعاقة،

10. **اختبار أدوات تقييم الإعاقة والهياكل المؤسساتية المقترحة** يومي 19 و20 أبريل بالرباط ويومي 26 و27 أبريل بالقنيطرة

- اختيار **عمالة الرباط وإقليم القنيطرة** لاحتضان عملية الاختبار،
- اختيار **عينة البحث** حسب معايير معينة،
- **تصريف التكوين** للفاعلين المعنيين :
  - تنظيم الدورة التمهيدية يومي 14 و15 يوليوز2021 بالرباط
  - تنظيم الدورة التكوينية يومي 28 فبراير وفاتح مارس 2022 للمتدخلين المعنيين على مستوى عمالة الرباط
  - تنظيم الدورة التكوينية يومي 2 و3 مارس 2022 على مستوى إقليم القنيطرة
- تنفيذ عملية **الاختبار يومي** 19 و20 أبريل بالرباط ويومي 26 و27 أبريل بالقنيطرة:
  - تعبئة الفاعلين : الأطباء، المساعدين الاجتماعيين، ممثلي القطاعات المعنية، مكونات القطب الاجتماعي
  - تعبة الأشخاص في وضعية إعاقة وملئ الاستمارات

11. إعداد مشروع دفتر التحملات الخاص بالنظام المعلوماتي الذي سيمكن من منح بطاقة الإعاقة

12. إعداد مشروع المرسوم التطبيقي المنظم لشروط ومسطرة الحصول على بطاقة الإعاقة:

بناء على القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها ولا سيما المادة 23 منه، تم إعداد مشروع المرسوم المنظم لشروط ومسطرة الحصول على بطاقة الإعاقة يحدد:

- شروط الحصول على بطاقة الإعاقة
- مراحل ومعايير التقييم
- المنصة الالكترونية الخاصة بطلب البطاقة وقاعدة معطيات الأشخاص في وضعية إعاقة
- المتدخلين في عملية التقييم، مهامهم وطريقة اشتغالهم
- شكل البطاقة ومدة صلاحياتها وطريقة تجديدها
- مختلف القرارات التي سيتم إصدارها بعد الاعتماد النهائي للمرسوم.